

# مفاوضات تشكيل الحكومة تحدد اسم رئيس البرلمان التونسي

## حزب التيار الديمقراطي يحدد المطالبة بوزارتي الداخلية والعدل لدعم الغنوشي

تحول الجدل في تونس قبل سويغات من تركيز البرلمان الجديد الأربعاء، من تداول الأخبار عن الأسماء المطروحة على طاولة المفاوضات بين الأحزاب لتشكيل الحكومة الجديدة إلى تناقل كواليس مشاورات موازية تتعلق بمن سيكون رئيسا للبرلمان في السنوات الخمس القادمة، حيث قدمت كل من حركة النهضة زعيمها راشد الغنوشي لتقلد هذا المنصب وطرح حزب قلب تونس اسم النائب رضا شرف الدين لنفس المنصب، فيما تقدم حزب التيار الديمقراطي على لسان غازي الشواشي لهذا الاستحقاق، مشترطا للتخلي عن رئاسة البرلمان ودعم الغنوشي ضرورة التوصل مع النهضة إلى اتفاقات حول الحكومة المقبلة.

تونس - تتجه الأنظار في تونس الأربعاء، إلى الجلسة العامة التي سيعقدها مجلس نواب الشعب والتي ستخصص لمراسم تركيز البرلمان الجديد واداء النواب الجدد اليمين الدستورية. وستشهد الجلسة تسليم رئيس البرلمان بالنيابة عبدالفتاح مورو رئاسة البرلمان للمجلس المنتخب الجديد الذي سينتخب بدوره الخميس المقبل رئيسا جديدا له.

وقدمت حركة النهضة الإسلامية صاحبة المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية برصيد 52 مقعدا، رئيسها راشد الغنوشي لتقلد رئاسة البرلمان، حيث أعلن مجلس شورى الحركة الأحد عن قرار ترشيح الغنوشي لرئاسة مجلس نواب الشعب كونه يعد الهيئة الأولى التي تسن فيها القوانين وتتخذ فيها القرارات المصرية للبلاد، لكن مع التشبث أيضا بأن يكون رئيس الحكومة المقبلة من النهضة أيضا.



غازي الشواشي  
وزارتي الداخلية والعدل  
مقابل دعم الغنوشي  
لرئاسة البرلمان

طرح حزب التيار الديمقراطي اسم غازي الشواشي للمنافسة على رئاسة مجلس نواب الشعب. وسيحسم منصب رئاسة البرلمان على ضوء ما ستفرزه المفاوضات بين الأحزاب بشأن تشكيل الحكومة الجديدة وخاصة حول من سيرأسها وحول الحقائق الوزارية السيادية، حيث ستكون هذه المحطة الانتخابية التي تجرى الخميس داخل مجلس نواب الشعب، ورقة ضغط هامة ستلعبها الأحزاب المعنية بتشكيل الحكومة لترميز مقترحاتها وتحسين شروط التفاوض بشأن كيفية اقتسام وتوزيع الحقائق الوزارية.

وتأكدت الاثنين، هذه القراءة السياسية عبر المرشح لرئاسة البرلمان غازي الشواشي عن حزب التيار الديمقراطي الذي قال في تصريحات إعلامية محلية "مبدئيا، أنا المرشح الرسمي للحزب لرئاسة البرلمان، لكن في صورة وجود توافقات في علاقة بتشكيل الحكومة أو في صورة وجود تغييرات في هذه المسألة فقد تغير رأينا". وأضاف الشواشي "إذا اقتضت الضرورة وإذا وجدت توافقات في الساعات القادمة قبل الجلسة العامة بالبرلمان وباعتبار الأجل الدستورية، سيتم سحب مرشح الحزب حسبما تقتضي المرحلة".

ومنذ الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية في تونس، اشتراط حزب التيار الديمقراطي الذي يتزعمه محمد عبو أن يتم منحه حقيقتي الداخلية والعدل للمشاركة في الحكومة المقبلة، رافضا في الوقت نفسه أن يكون رئيس الحكومة الجديدة من داخل حركة النهضة. كما اقترح حزب التيار على الأحزاب المعنية بالمشاركة في الحكومة الجديدة، وهي حركة النهضة وحركة الشعب وائتلاف الكرامة (تيار يضم وجهوا سلفية) أن تكون الحكومة القادمة حكومة إنقاذ وطني غير متحيزة تكون مهمتها الأساسية إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية ومكافحة الفساد.

وتتضمن حركة النهضة في المقابل، بصفتها صاحبة المرتبة الأولى بحقها في أن يكون رئيس الحكومة المقبلة من داخلها، لكن يبدو أنها تخلت عن هذا التصور بعدما رفضت الأحزاب التي تتفاوض معها ذلك، حيث تتشير الكثير من الكواليس السياسية إلى أنها وجهت الآن بوصولها للبحث عن شخصية من خارجها لتكليفها بتشكيل الحكومة. وطفا في الفترة الأخيرة على السطح اسم مصطفى بن جعفر مؤسس حزب التكتل من أجل العمل والحريات والرئيس السابق للبرلمان (المجلس الوطني التأسيسي) في فترة حكم الترويكا التي قادتها النهضة بين 2011 و2013 الذي قد يكون المرشح الفعلي من قبل الحركة لتشكيل الحكومة الجديدة. وتضع حركة النهضة ضمن حساباتها السياسية العديد من الاعتبارات ومنها الخوف من فوات الأجل الدستورية، وهو ما يعني أن يكلف الرئيس التونسي قيس سعيد بدلا عنها من يراه صالحا لتشكيل الحكومة الجديدة، أو من مغبة إعادة الانتخابات، ولذلك قد تراهن على بن جعفر للخروج من هذه المطبات لما يحظى به من قبول نسبي داخل الأحزاب والمنظمات الوطنية الكبرى وفي مقدمتها الاتحاد العام التونسي للشغل.

### الشاهد في باريس وروما بتكليف من قيس سعيد

تونس - يواصل رئيس الحكومة التونسية سلسلة زياراته الخارجية بتكليف من الرئيس قيس سعيد، فبعدما توجه الشاهد الأسبوع الماضي إلى الجزائر، توجه الاثنين إلى باريس ويزور الثلاثاء العاصمة الإيطالية روما. والتقى يوسف الشاهد، الاثنين، الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بصفته ممثلا للرئيس التونسي المنتخب حديثا قيس سعيد. وأفادت رئاسة الحكومة بأن يوسف الشاهد توجه إلى باريس محملا برسالة إلى الرئيس الفرنسي وأنه يشارك في منتدى السلام الذي تحضنه باريس يومي 12 و13 نوفمبر الجاري. وحضر رئيس الحكومة التونسية، الاثنين، في الدورة الثانية من المنتدى العالمي للسلام، إلى جانب أكثر من 30 رئيس دولة وحكومة. ويقوم يوسف الشاهد بزيارة إلى إيطاليا، الثلاثاء، بصفته مبعوثا خاصا لرئيس الجمهورية محملا أيضا برسالة خطية إلى الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا تتعلق بدعم العلاقات الثنائية بين البلدين. وستكون هذه الزيارة الثالثة التي يقوم بها رئيس الحكومة بصفته مبعوثا للرئيس الجديد قيس سعيد منذ صعوده إلى الرئاسة في 23 أكتوبر الماضي، بعد زيارة سابقة كان قام بها الشاهد إلى الجزائر محملا برسالة إلى الرئيس الجزائري. وكان سعيد تعهد بأن تكون أولى زيارته إلى الخارج إلى الجزائر في خطوة لتعزيز التقارب بين دول المغرب العربي. ودأبت تونس في السنوات الأخيرة على أن يتم تكليف وزير الخارجية بهذه المهام لفائدة رئيس الجمهورية، لكن الرئيس قيس سعيد بات يعمل على رئيس الحكومة منذ وصوله إلى قصر قرطاج للقيام بهذه الزيارات المحملة بالرسائل بعدما أقدم على إقالة وزير الخارجية خميس الجهيناوي الذي تم تعيينه مكاتب الدولة للخارجية صبري باش طنجي.

### انتخابات الجزائر تسير إلى موعدها وسط أجواء مشحونة

صابر بليدي  
وإن انتقد المرشحون الذين أسقطتهم السلطة المستقلة إصنائهم المبكر، واعتبروه تمهيدا لقطع الطريق على مسار التغيير المنشود، فإن المخاوف موجودة حتى لدى مرشحين، على غرار رئيس طلائع الحريات علي بن قليس. وعبر بن قليس عن توجسه من إمكانية الذهاب لولاية خامسة للنظام بوجه جديد، مؤكدا بأنه "من حق الجزائريين أن يتخوفوا من إمكانية استنساخ النظام لنفسه في الاقتراع الرئاسي القادم". وأضاف: "إذا كانت الثورة تخشى استنساخ النظام القديم، فانا أخشى ما أخشاه هو أن يجعل هذا النظام من الرئاسيات القادمة عهدا خامسة مكررة". ولا زالت السلطة ومن ورائها القوى الداعمة لها، تروج إلى ضرورة الذهاب إلى الموعد الانتخابي، كمالا الضمانات التي يطالب بها المعارضون، وتكثف بعمل ودور السلطة المستقلة المستقلة في البلاد لأول مرة، المطعون في شرعيتها واليات عملها هي الأخرى. ورغم تأكيد الرجل الأول في المؤسسة العسكرية الجنرال أحمد قايد صالح، في أكثر من تصريح على حياد الجيش وعدم وجود مرشح له في الانتخابات، إلا أن المعارضين للانتخابات يعتبرون المرشحين الخمسة هم خيارات متدرجة للسلطة، وهما كانت النتيجة فانها تصب في صالح واحد من أذرع النظام السابق والحالي، مما يرسخ الموعد لأن يكون تعقيدا جديدا للأزمة في الجزائر.

### الزج بالسودان في ليبيا: المستهدف حميدتي قبل حفتر

قضية الديون ورفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، محاولة لتجاوز التوتر الذي طبع العلاقات بين قطر والمجلس العسكري الانتقالي الذي قساد البلاد إلى غيابة توقيع اتفاق أفضى إلى تقاسم السلطة نتج عنه تشكيل حكومة ومجلس سيادي لإدارة البلاد لعامين تعيينها انتخابات رئاسية. ونفى الناطق باسم الجيش السوداني العميد عامر محمد الحسن التقارير التي تحدثت عن وجود قوات سودانية في ليبيا للقتال إلى جانب الجيش الليبي. وأضاف أن "الحرب في ليبيا داخلية وليس للسودان أي طرف فيها وهي مستتغ غير معروف العواقب"، مطالبا الأمم المتحدة بالتحشف عن الدليل الذي يثبت صحة ادعاءاتها. وشدد الحسن على أن الفريق حميدتي لا يستطيع إرسال قوات من الدعم السريع إلى أي مكان دون علم الدولة السودانية وهو ليس صاحب شركة أمنية، مشددا على أن قوات الدعم السريع أنشئت ببادرة حكومية وما زالت تعمل تحت نظر القوات المسلحة ولا تعمل بمحض إرادتها هي.

### الفريق حميدتي لا يستطيع إرسال «الدعم السريع» دون علم الحكومة السودانية

وتأتي المزاعم بوجود عسكريين سودانيين في ليبيا في ظل ادعاءات أخرى من قبل حكومة الوفاق والجهات الدائرة في فلكها داخليا وخارجيا بدعم مرتزقة روس للجيش الوطني الليبي. لكن مدير إدارة التوجيه المعنوي بالقوات المسلحة، العميد خالد المحجوب أكد لـ"العرب" أن الحديث عن وجود مرتزقة روس في صفوف قوات الجيش يفتقر إلى أي أدلة. وأضاف أن سلطة الإخوان في طرابلس تستخدم عدة أساليب سياسية وإعلامية لترير خسائرها الفادحة في ساحات المعارك، مبرزا أن العالم يدرك حقيقة تلك الأراجيف التي يحاول الإخوان مخادعتها بها. وأبرز المسؤول العسكري الليبي أن العكس هو الصحيح، فمبليشيات الإخوان هي التي تعتمد على المرتزقة من دول عدة، وخاصة من المهاجرين غير الشرعيين الذين تم تحويلهم إلى مقاتلين في الجبهات، إضافة إلى الطيارين الأجانب وعلى رأسهم الأتراك.

المتمحدة قرار حظر الأسلحة على ليبيا، من بينها السودان. وتقلت القناة القطرية عن التقرير أن السودان والفريق محمد حمدان حميدتي لم يلتزما بالعقوبات الأممية التي تقضي بحظر تقديم دعم عسكري لأطراف الصراع في ليبيا، مشيرا إلى أن الف جندى سوداني من قوات الدعم السريع أرسلوا إلى الشرق الليبي في يوليو الماضي. ويؤكد استهداف الدوحة للسلطة السودانية الحالية فشلها في إيجاد منفذ يتج لها العودة إلى الساحة السودانية وهو ما سعت إليه مؤخرا عبر إيفادها مبعوث وزير خارجيتها مطلق القحطاني إلى الخرطوم في أكتوبر الماضي. واعتبرت تلك الزيارة التي عرض خلالها المسؤول القطري دعم بلاده لجهود الحكومة السودانية في معالجة



الإخوان يروجون خرافة تحرك الدعم السريع

الحبيب الأسود  
طرابلس - قالت مصادر عسكرية ليبية إن المزاعم التي روجها الإعلام القطري بشأن إرسال السودان لـ1000 جندي للمشاركة في المعركة التي يشنها الجيش الليبي للسيطرة على طرابلس تهدف بالأساس إلى تشويه السلطة السودانية الحالية وتحديدًا نائب رئيس المجلس العسكري وقائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي). وأضاف المصادر لـ"العرب" أن "هناك محاولات واضحة لإساءة إلى الجيش الوطني الليبي والسلطات القائمة حاليا في السودان، من خلال نشر أخبار كاذبة عن وجود عسكريين سودانيين في الأراضي الليبية"، لافتة إلى أن "جماعة الإخوان التي أنهار نظام حلفائها في الخرطوم وتواجه نذر سقوط مشروعها في طرابلس، تسعى إلى ترويح شائعات مغرضة أصبحت جزءا من صناعتها في مواجهة مصيرها المحتوم". وتابع المصادر أن "الليبيين اعتادوا على التقارير المعتمدة على التقارير المفبركة، وهو أمر رأيناه سابقا في العراق ولا تزال نراه في اليمن وسوريا وليبيا، بسبب تضارب المصالح واختراق اللوبيات الإخوانية الممولة من قطر وتركيا وجهات غربية لمنظومات البحث والتدقيق التابعة للمنظمات الدولية ومن بينها الأمم المتحدة". وكانت قناة "الجزيرة" القطرية نشرت ما زعمت أنه نسخة من تقرير فريق الخبراء التابع للجنة العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا. وكشف التقرير المزعوم خرق دول أعضاء في الأمم